

الجهبة في العراق وتطورها حتى القرن الرابع الهجري

غيداء خزنة كاتبتي *

ملخص

يتناول هذا البحث الجبهة في العراق حتى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وهذا يقتضي التعرف على مفهوم الجبهة، ومتابعة تطور مدلولها تبعاً للواجبات التي قام بها الجبه في الفترة موضوع البحث.

ارتبط اسم الجبهة بدواوين الدولة في النواحي المالية، ثم يظهر الجبه تاجراً يقوم بتسليف النقود وقبول الودائع، كما يقوم بخدمة رجال الدولة في هذا المجال. ثم نراه بتكليف من الوزير علي بن عيسى يشكل شركة مالية تقوم بدور مصرف رسمي يؤمن للدولة حاجتها المستعجلة من المال مقابل تولي جبهة بعض المناطق وخاصة الأهواز. واستمر هذا المصرف مدة ربع قرن.

المقدمة

تتطلب إدارة الأموال عناية خاصة من الدولة، لتحقيق توازن مقبول بين الواردات والنفقات، وهذا يتحقق بالإشراف الجاد على الشؤون المالية ذات العلاقة بالوارد والدخل العام، إلى جانب المصروفات ووجوه المصروفات ووجوه الإنفاق عموماً.

ومع أن الدور الرئيسي في الإشراف على هذه الجوانب هو للعمال أو القائمين على الدواوين الإدارية والمالية، إلا أن هنالك دوراً هاماً للجبهة أصحاب الخبرة المالية في ضبط الوارد وتنظيم المعاملات المالية الخاصة به، إلى جانب الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة.

تعريف الجبهة

يفترض في بادئ الأمر تعريف الجبهة، والإشارة إلى الصيغ المختلفة للدلالة عليه، وإلى طرق تعيين الجبهة في المراكز والولايات .

* قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/١٠/٢٩ وتاريخ قبوله ١٩٩٩/١/١٢

لفظ الجبه معرب، ويفسر لغوياً بأنه "النقّاد الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف بطرق النقد"^(١) أو يفسر بأنه صراف^(٢)، أو يعرف بأنه جامع للوارد ومدير للضرائب^(٣)، ويبين ابن رسته أن الساسانيين اتخذوا جهابة، كما يشير إلى أن بعض العباديين كانوا جهابة في الحيرة قبل الإسلام^(٤)، واستمر استخدام الجبهة في الإسلام، إذ ترد إشارة إليهم منذ بداية الدولة الأموية^(٥).

وترد ألفاظ موازية للفظ الجبه مثل القسطار بلغة أهل الشام^(٦)، وجسطال/قسطال، في مصر^(٧) ومهامها هي مهام الجبه.

وشاع بمجيء العباسيين استعمال لفظ جبه للدلالة على المسؤول المالي أو المحاسب في وقتنا الحاضر، لتولي أمر الوارد وتدقيق الحسابات الخاصة به.

وفي العصر العباسي ترد إشارات إلى جهابة في العراق كانوا تجاراً، استفادت منهم الدولة لتغطية حاجتها الملحة للمال^(٨)، كما قام بعضهم بحفظ الأموال العائدة لبعض كبار رجال الدولة وبخاصة الوزراء، فقد ذكر أن سليمان بن وهب وزير المعتمد أودع ماله عند جهبه ليث، فلما صرف سليمان عن الوزارة، تعرض ليث للمساءلة عن حقيقة هذا المال إن كان له أم لأصحابه فأجاب: "بل مالي أنا رجل تاجر"^(٩).

(١) الزبيدي، تاج، ج٢، ص ٥٥٨. وانظر: ابن ممتي، قوانين، ص ٣٠٤؛ ابن الأثير، اللباب، ج١، ص ٣١٦؛ القلقشندي، صبح، ج١، ص ٤١. قارن: الجاحظ، البيان، ج١، ص ٧٥؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٨، ص ١٨٤.

(٢) Dozy, Supplement, Vol I, P. 226.

(٣) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨٢. وانظر: Fischel, Jews in the Economic. 2, 3.

(٤) ابن رسته، الأعلام، ص ١٩٦، ٢٠٧.

(٥) الجهشيري، الوزراء، ص ٢٨.

(٦) ابن منظور، لسان، ج ٥، ص ٩. وانظر الأزدي، تاريخ، ص ٢١٥.

(٧) جروهمان، أوراق البردي، ج ٢، ص ٤٤-٤٥، ١٤٧-١٤٨، ١٧١-١٧٢.

(٨) ج ٤، ص ٢٢٧-٢٢٩، ٢٤٤-٢٤٦. جروهمان، عالم البرديات، ص ١٣٠-١٣٢، ١٣٢-١٣٤. ديتريش، رسائل عربية، ص ١٤٩-١٥٦، ٧٤.

(٩) الصابي، الوزراء، ص ١٩٨.

(٩) التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٩٩-١٠٠.

منطقة قم إرضاءً لأهلها، وفي هذه الحالة صدر عهد من الخليفة بتعيينه^(٢٣).

واجبات الجهيز ومهامه

١- ضبط الأمور المالية في الدواوين

ارتبط اسم الجهيز بدواوين الدولة، من منطلق خبرته الواسعة في النواحي الفنية المالية، تلك الخبرة التي تعني ضمناً معرفة الجهيز بالنقد والكيل^(٢٤)، وبالحساب وعمل الدخل والخرج^(٢٥). كما تعني أيضاً معرفته بالمساحات^(٢٦) والمقاسات^(٢٧)، إلى جانب المعرفة بحقوق بيت المال^(٢٨) والتأكد من وصول الوارد كاملاً إليه. يقول أبو حيان التوحيدي: إن مال الفيء^(٢٩) لا يصح في بيت المال إلا بين مستخرج و جهيز^(٣٠).

وتتكرر الإشارة إلى ديواني الخراج وبيت المال عند الحديث عن حقوق الدولة وواجباتها، إضافة إلى ديوان النفقات.

ويأتي عمل الجهيز في ديوان الخراج في فترة مبكرة تقريباً، إذ استعان أبو أيوب المورياني، وكان وزيراً للمنصور، بأحد الجهابذة للإشراف على الشؤون المالية في الأهواز^(٣١)، واستعان الفضل بن الربيع أيام المهدي بأحد الجهابذة، لتدبير أمر الأرزاق والرواتب^(٣٢)، كما كان لعمر بن مهران عامل الرشيد على مصر، جهيز لتدقيق الحسابات^(٣٣).

ويرد أيضاً أن ابن الفرات أودع في وزارته الثانية سنة ٣٠١هـ/٩١٦م مبلغ سبعمائة ألف دينار عند تاجرين^(٣٤) هما يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران اللذان ألت إليهما جهيز الأهواز فيما بعد^(٣٥).

وبسبب هذه المهام المتعلقة باستيفاء المال وتدقيقه "الصحة في القبض والتقييض وحفظ النقد من التدليس والتلبيس"^(٣٦) وحفظ المال وإدارته، أطلقت بعض المصادر اسم الصيرفي على الجهيز، فقد أشار ابن الأثير عند تعريفه بأحد الجهابذة إلى أنه الصيرفي الجهيز^(٣٧)، وبين القلقشندي أنه يقال للصيرفي الجهيز^(٣٨). كما أشار ابن حجر عند تعريفه أحد الجهابذة إلى أنه صيرفي و جهيز^(٣٩).

ورغم التباين بين عمل الصيرفي في تقييم النقود وتسليفها^(٤٠)، وبين واجبات الجهيز كموظف مالي للجباية^(٤١)، فالقول بأن الجهيز هو الصيرفي الرسمي^(٤٢)، يبدو مقبولاً إذا أخذ في الاعتبار تدرج مهام الجهيز في الفترة موضوع البحث.

وتعددت طرق تعيين الجهابذة، سواء في المراكز أو في الولايات، إذ يفهم من الإشارات أن جهابذة المركز قد يعينون من المركز في إطار ديوان الخراج^(٤٣) أو يقوم الوزير بتعيينهم مباشرة^(٤٤). أما في الولايات، فيمكن أن يعينه العامل على الولاية^(٤٥)، أو يعينه الوزير في بعض الولايات المهمة للإشراف على الضرائب فيها، كما فعل علي بن عيسى بإسناد جهيز الأهواز إلى الجهيزين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران^(٤٦)، أو يسمح الوزير للرعية في بعض المناطق المهمة باختيار الجهيز كما حصل في

(٣٠) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٦٦.

(٣١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤؛ عريب، صلة، ص ٦٩؛ Fischel, Jews in the Economic. 26,27,28.

(٣٢) القلقشندي، صبح، ج ١، ص ٤١.

(٣٣) ابن الأثير، اللباب، ج ١، ص ٣١٦.

(٣٤) القلقشندي، صبح، ج ٥، ص ٤٦٦.

(٣٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب، ج ١١، ص ٧٧.

(٣٦) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٦٥.

(٣٧) جروهمان، أوراق البردي، ج ٢، ص ٤٤-٤٥.

(٣٨) البستاني، تمازج العناصر البشرية، المشرق، ص ٤٣٠.

(٣٩) ياقوت الحموي، معجم الأبناء، ج ٨، ص ١٨٤.

(٤٠) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥٢.

(٤١) الطبري، تاريخ، ج ٨، ص ٢٥٣-٢٥٤؛ الجهشيار، الوزراء، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٤٢) التوحيدي، نشوار، ج ٨، ص ٢٥٣-٢٥٤؛ الصابي، الوزراء، ص ٩٢.

(٣٣) Lambton, An Account of the Tariki Qumm, B.S.O.A.S. Vol. XII, 595، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٣٤) المارودي، الأحكام، ص ٢٥٢.

(٣٥) ابن عبد ربه، العقد، ج ٤، ص ٢٢٠؛ الجهشيار، الوزراء، ص ٧٥؛ المارودي، نصيحة، ص ١٨٧.

(٣٦) ابن قتيبة، أدب، ص ٩؛ البيهقي، المحاسن، ج ٢، ص ١٤٩؛ التوحيدي، الفرج، ج ٣، ص ٣٠٩؛ القلقشندي، صبح، ج ١، ص ١٤٣.

(٣٧) القلقشندي، صبح، ج ١، ص ١٤٣.

(٣٨) ابن وهب الكاتب؛ البرهان، ص ٣٧٦.

(٣٩) ورد في النص كلمة الغنى.

(٤٠) ياقوت الحموي، معجم الأبناء، ج ٨، ص ١٨٤.

(٤١) الجهشيار، الوزراء، ص ١١٤.

(٤٢) المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٣٢٠.

(٤٣) الطبري، تاريخ، ج ٨، ص ٢٥٣-٢٥٤؛ الجهشيار، الوزراء، ص ٢٢٠-٢٢١.

فقد طلب علي بن عيسى وزير المقتدر موافاته بالروزنامات كل أسبوع، ليعلم سريعاً أمر القبض والصرف^(٤٠).

ويقدم الجهيز حساباً شهرياً يعرف بالخمته^(٤١)، يرفعه الجهيز بالمبالغ الضريبية المجموعة من الدافعين مع توضيح جوانب الإنفاق والوصلات المتعلقة بها^(٤٢). فالخمته والحالة هذه عبارة عن سجل رسمي يتضمن قوائم بالوصلات والدفعات الضريبية والنفقات الخاصة بكل مدينة ومقاطعة وإقليم، يرفعه الجهيز إلى الديوان ليختم به حساب الشهر^(٤٣). ويكتب في صدر الخمته: أنها مرفوعة من فلان جهيز الأعمال الفلانية بالمستخرج على يده من الأعمال، ويعين اسمها لشهر كذا وكذا، وبإشراف فلان، وتولي فلان من العين كذا ومن الورق كذا، ثم يذكر مقدار ما انفق ويفصله بوصلات بيت المال وينتهي إلى القول: "وصار الحاصل كذا وكذا، ثم يكتب في آخر الخمته فلان بن فلان الجهيز، ان هذه الخمته عملي ورفعي وعلي المحافظة عليها والخروج مما يلزمني فيها وبذلك كتب خطي وأشهدت على نفسي"^(٤٤).

وكانت التدابير المالية للدولة تقضي بأن يرفع الجهيز ختمه الشهر الأول في منتصف الشهر الثاني وهكذا، ولما جاء علي بن عيسى سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م قام بإحداث تغييرات كان الهدف منها إحكام المراقبة على ديوان خراج السواد، فاعتمد على إبراهيم بن أيوب "في إثبات أمر المال وإعلامه به وموافقة صاحب بيت المال على ما يطلقه وينفقه في كل يوم ومطابقته بالروزنامات في كل أسبوع ليتعجل معرفة ما حل وما قبض وما بقي"^(٤٥).

وتحتاج تلك المهام التي يقوم بها الجهيز إلى شيء من التحديد، للتعرف على دور الجهيز ومكانته في هذا الديوان، وقد جاء في عهد أصدره الخليفة المقتدر سنة ٣١٠هـ/٩٢٢-٩٢٣م بتعيين جهيز، تحديد الوصف الوظيفي له، ويتضح من هذا الوصف أمور لعل أبرزها أنواع الضرائب المستوفاة، والإجراءات الواجب اتباعها لاستلام الضرائب وتسجيلها تمهيداً لرفعها إلى الديوان^(٤٦).

أما عن الضرائب المستوفاة من الدافعين، فحددها العهد بمال الخراج^(٤٧) للسنة الجارية. وبقايا خراج من سنوات سابقة (البقايا)، وبعض الضرائب الإضافية مثل أجور المساح والنقاد والوزان والجهيز والكتاب وأجور النقل^(٤٨) يتم تسليمها إلى الجهيز^(٤٩)، ليرفعها بدوره إلى ديوان الخراج في كشوفات حسابية خاصة حددها العهد أيضاً بكشوفات يومية وشهرية وسنوية^(٥٠).

كان على الجهيز أن يقدم حساباً يومياً بالمبالغ التي تم استيفاؤها والمبالغ التي تم صرفها ويعرف هذا الحساب بالروزنامة (الرزنامج) أو كتاب اليوم، وهو يتضمن اسم دافع الضريبة ومقدار ما دفعه، وكيفية الدفع، هل هو دفعة واحدة أو على عدة دفعات^(٥١).

ويحرص الوزير في الظروف المالية الصعبة على الإطلاع على الروزنامات أسبوعياً لمتابعة الوضع المالي،

^(٤٦) Djahbadh, Lambton, op. cit., 595. Fischel, E.i(2), Vol 11, 382.

^(٤٧) قد يكون الخراج على وحدة المساحة وهي الجريب، أنظر: البلاذري، فتوح، ص ٣٠٠-٣٣١؛ البوزجاني، المنازل، ج ١، ص ٢٧٨-٢٧٩؛ والجريب هو مقياس للأرض يساوي ١٥٩٢ متراً مربعاً؛ هنتس، فالتر، المكابيل، ص ٩٦؛ الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨٦؛ البوزجاني، المنازل، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

^(٤٨) Lamton, op. cit, p.595 وانظر البوزجاني، المنازل، ج ١، ص ٢٧٩.

^(٤٩) Lambton, op. cit, p.595 ديترش، رسائل عربية، ص ٨٥-٨٧.

^(٥٠) Lambton, op. cit, 585. Fishel, Djahbadh, E.i(2), 382؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٥٩؛ السعدي، أمل عبد الحسين، الصيرفة، ص ١٨٨.

^(٥١) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨١؛ المخزومي، المنتقى، ص ٣٩؛ ابن مماتي، قوانين، ص ٣٠٤.

^(٤٠) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥١-١٥٢.

^(٤١) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨١؛ ابن مماتي، قوانين، ص ٣٠٤.

^(٤٢) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨١. وانظر: مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥٥؛ المخزومي، المنتقى، ص ٣٩، ٤٠. وقارن

Bosworth, Abu 'Abdallah Al-Khwarazmi, J.E.S.H.O. Vol. XII, 122.

^(٤٣) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨١؛ التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٣٩. وانظر: Bosworth, op.cit, p.122.

^(٤٤) المخزومي، المنتقى، ص ٤٠.

^(٤٥) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥١-١٥٢.

يجدها^(٥٦)، لنلا يتخطى أصحاب الكتب والصكوك ديوان بيت المال فيختل أمره .

ويتولى الجهيز في ديوان بيت المال استلام الأموال الواردة إليه^(٥٧)، كما يتولى بعض المعاملات الخاصة بالنفقات^(٥٨) .

وتشكل النفقات جانباً أساسياً في الميزانية العامة للدولة، ومن هنا يعتبر تدقيق نفقات الدواوين، وتقديم تقارير للدولة بشأنها مهمات يتولاها ديوان النفقات من خلال مجالسه المختلفة. ولكل مجلس جهيزة، ويقع عليه مهمة تنظيم الأمور المالية لذلك المجلس بواسطة ختمات يرفعها لتوضيح النفقات الخاصة به، مثل ختمات مجلس الجاري أو استحقاقات الأجور والأرزاق، وختمات الإنزال عن مجمل نفقات الخبز واللحم والحلوى والزيت وغير ذلك^(٥٩)، وختمات الكراع الخاصة بأمر الصرف على علوفة الكراع، وختمات مجلس البناء والمهمة يحدد فيها نفقات المهندسين والنجارين وباعة الجص والآجر وسائر الصناعات، وختمات مجلس الحوادث لتوضيح النفقات الطارئة^(٦٠).

وتقابل هذه الختمات الواردة من مجالس ديوان النفقات، بالختمات المرفوعة إلى هذا الديوان من بيت المال، لتدقيق أمر النفقات الجارية، وفي حال الشك في تطابق الختمات، يتولى الوزير من خلال هيئة خاصة التحقيق في الأمر^(٦١).

وترد إشارات إلى جهابذة عملوا في دواوين أخرى - دائمة أو مؤقتة - مثل ديوان الجيش، وديوان البر، وديوان المرافق، وديوان المراعي، لتنظيم الأمور المالية الخاصة بتلك الدواوين .

ففي ديوان الجيش وهو ديوان القائم على حفظ أسماء الجند وأوصافهم وأنسابهم وأعطياتهم، طُلب من الجهيز تقديم جرائد (قوائم) إلى مجلس التقرير بالمبالغ المقررة لأعطيات الجند، مع تفصيلات بأسمائهم وأنسابهم وأجناسهم وحلاهم

ويقدم الجهيز أيضاً حساباً سنوياً يُعرف بالختمة الجامعة^(٦٢)، يبين فيه مجمل المبالغ المدفوعة عن جبايات السنة الجارية والسنة التي قبلها. وهذا يعني أن المبالغ المقررة لا تدفع مرة واحدة وإنما على دفعات^(٦٣)، وفي هذا الأمر كان على الجهيز تدقيق أسماء الدافعين، ودفعات القبض مع تواريخها. واستخدم الجهيز لضبط هذا الأمر سجلاً يسمى (أوراج) يثبت فيه تحت كل اسم قيمة ما تم دفعه، دفعة بعد أخرى، حتى استيفاء حساب الفرد كاملاً^(٦٤)، واستخدم سجلاً آخر يسمى (العريضة) يثبت فيه مجمل المبالغ الضريبية المفروضة على الأقاليم أصلاً، ومجموع ما تم دفعه منها^(٦٥).

ويصدر الجهيز إلى جانب الكشوفات اليومية والشهرية والسنوية براءات^(٦٦) أو وصولات تتضمن معلومات عن نوع الضريبة وتاريخ دفعها^(٦٧)، وقيمة المبالغ المدفوعة^(٦٨). وبعد ذلك يبقى على الجهيز إيصال الوارد إلى الديوان كاملاً بتعهد منه دون استقطاع لأجور النقاد والوزان ونفقات الرسل والكتاب^(٦٩).

واكتسب عمل الجهيز في ديوان بيت المال أهمية متزايدة، نظراً لدور هذا الديوان ومكانته بين الدواوين^(٧٠)، إذ يشرف صاحب بيت المال على ما يرد إلى بيت المال من ختمات يرفعها الجهيز، وما يخرج منه من وجوه النفقات والإطلاقات^(٧١)، وهذه يتفقدتها الوزير ويطالب بها إن لم

(٦٢) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨١ .

(٦٣) المخزومي، المنتقى، ص ٣٩ .

(٦٤) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨١ .

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٢. وانظر Bosworth, op. cit. 121 .

(٦٦) الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨٢؛ مسكويه، تجارب، ج ٢، ص ٥١؛ ابن مماتي، قوانين، ص ٣٠٤؛ مؤلف مجهول، العيون، ج ٤، ص ٢٨٨؛ Goitein, Evidence on the Muslim polltax J.E.S.H.O., Vol 6, 283.

(٦٧) جروهمان، أرواق البردي العربية، ج ٣، رقم ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٣٩-١٤٢، ١٤٣-١٤٤، ١٤٥-١٤٥-١٤٧؛ جروهمان، بعض الوثائق الجديرة بالتدوين، ص ٩٨-٩٩، ١٠٠-١٠٥ .

(٦٨) جروهمان، برديات عربية من مجموعة كارل فيسلي، ج ١٢، ص ٦٩-٧٤؛ جروهمان، بعض الوثائق الجديرة بالتدوين، ص ١٠٦ .

(٦٩) Lambton, op.cit, p.595 .

(٧٠) قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٣٦؛ الدوري، النظم، ص ١٥٥ .

(٧١) قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٣٦ .

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٦؛ الصابي، الوزراء، ص ١٩٨ .

(٥٧) التلويحي، نشوار، ج ١، ص ٧٣-٧٢ .

(٥٨) المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٣٢٠؛ مسكويه، تجارب، ج ٢، ص ٨٠ .

(٥٩) قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٣٣ .

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٥ .

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٥؛ مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥ .

وقد خصص منها للمقتدر ووالدته ألف وخمسمائة دينار يومياً^(٧٥).

وتدخل ضريبة المراعي في الرسوم التي أحدثها عضد الدولة في سنة ٣٧٢هـ/٩٨٢م، وهي من الضرائب غير الشرعية، وأفرد لها ديواناً خاصاً سمي ديوان المراعي ضم عمالاً وكتاباً وجهابذة^(٧٦). وكانت مهمة الجهيز في هذا الديوان ضبط عوانده التي زادت في السواد على ألف درهم في السنة^(٧٧)، وألغيت هذه الضريبة بعد ثماني سنوات من إقرارها، بأمر من بهاء الدولة في سنة ٣٧٩هـ/٩٨٩م^(٧٨).

إن نجاح الجهابذة في مسؤولياتهم ذات العلاقة بالجوانب المالية، ربما كان دافعاً للدولة في الاتجاه نحو تنظيم هذه الوظيفة بإنشاء ديوان لها عُرف بديوان الجهيزة^(٧٩) ومن مهامه تدقيق الأموال الإضافية أو كما سماها قدامة بن جعفر "توابع أصول المال والفضول على هذه التوابع" وهي أموال تأخر دافعوها عن الدفع لضيق الحال "بسبب إعانات من عليه مال من أهل الخراج، ومن يجري مجراه في النقود، والصروف وما يرتفقون به من التأخيرات والتقديم عن يتعذر عليه أداء في وقت المطالبة ويخرجونه في وجوه النفقات"^(٨٠). ومن هذه الأموال مال الرواج ويسميه البعض الكسور والأجرة وحق الجهيزة^(٨١) أو مال الجهيزة^(٨٢) وهو مبلغ من المال نسبته ١٪ من الضريبة^(٨٣) يأخذه الجهيز من حساب دافعي الضريبة بحق جهيزته أي لقاء عمله في جباية الخراج^(٨٤). وقد حذفه علي بن عيسى عند تقديره لواردات الموصل والزابات بقوله: هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مضاف، فإن يكن مال السلطان

أي شكل الإنسان من حيث السن واللون والقامة وشكل الوجه والأنف والأسنان وأية علامات أخرى فارقة^(٨٥)، بالإضافة إلى تقديم كشف بالمبالغ التي تأخر أصحابها عن استلامها في مواعيدها المقررة، ليتم قبضها في مواعيد الاستحقاقات القادمة^(٨٦)، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الجهيز لمعدل الصرف بين الدرهم والدينار فسي الختمات المرفوعة منه بأعطيات الجند^(٨٧).

أما ديوان البر فقد أنشأه الوزير علي بن عيسى سنة ٣٠١هـ/٩١٣م في أيام الخليفة المقتدر لإدارة الأوقاف^(٨٨) التي أوقفها الخليفة في العراق^(٨٩).

وتولى الجهابذة الأمور المالية الخاصة بالأوقاف^(٩٠)، والصرف منها على إصلاح الحرمين الشريفين وعلى الثغور^(٩١)، وعلى المحتاجين من الضعفاء والمساكين^(٩٢).

وأفرد الوزير أبو الحسن بن الفرات في سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م ديواناً خاصاً للأموال المستوفاة من العمال والمتصرفين سماه ديوان المرافق^(٩٣) (الرشوات)^(٩٤)، وعهد بإدارته المالية إلى الجهيز هارون بن عمران^(٩٥).

ويبدو أن عوائد المرافق كانت تقدر بمليون ومائتي ألف دينار^(٩٦)، منها أربعمئة ألف دينار من مرافق أجناد الشام، وثمانمئة ألف دينار من المرافق في كور مصر^(٩٧).

(٩٢) المخزومي، المتقي، ص ٦٤-٦٦. وانظر التنوخي، الفرج، ص ٢٩٥؛ الخوارزمي، مفاتيح، ص ٨٢.

(٩٣) قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٣٠-٣١.

(٩٤) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٦٥.

(٩٥) الأوقاف: هي الضياع السلطانية التي توسعت عن طريق الشراء أو المصادرة أو الإلجاء. انظر: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٣٨.

(٩٦) ابن الطقطقي، الفخري، ص ٥٦٨.

(٩٧) الصابي، الوزراء، ص ٣١٦.

(٩٨) ابن الطقطقي، الفخري، ص ٥٦٨.

(٩٩) التنوخي، الفرج، ج ٣، ص ٢٦٥.

(١٠٠) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٤٤٢؛ الصابي، الوزراء، ص ٣٧.

(١٠١) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥٨؛ الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٦٢-١٦٣.

(١٠٢) الصابي، الوزراء، ص ٣٨.

(١٠٣) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٦٤. قارن: الصابي، الوزراء، ص ١٠٨.

(١٠٤) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٦١.

(٧٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢. وانظر الصابي، الوزراء، ص ٣١٦.

(٧٦) أبو شجاع، ذيل، ص ٧١.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٧٩) عريب، صلة، ص ١١٨؛ Fischel, Jews, 382.

(٨٠) قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٦٢.

(٨١) البوزجاني، المنازل، ص ٢٧٩؛ Fischel, Djahbadh, E.I⁽²⁾, 382.

(٨٢) الصابي، الوزراء، ص ٢٢٧؛ Fischel, Jews, 4؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٩٧. قارن: السعدي، الصيرفة، ص ٢٢٣.

(٨٣) البوزجاني، المنازل، ص ٢٧٩.

(٨٤) أبو يوسف، الخراج، ص ١٠٩.

كانت نسبة الصرف بينهما متذبذبة غير ثابتة تبعاً لتوفير المعدنين وقيمة كل منهما في السوق^(٩٠) واتجاه حركة التجارة، فإن خبرة الجهيز في تمييز النقود (الجيدة من الرديئة) وتحويلها (الذهبية إلى الفضية وبالعكس)^(٩١)، كانت أساسية وربما أدت بالتالي إلى تأثير الجهادة على سوق الصرف^(٩٢).

٢- أعمال الجهيز المصرفية

أ- حفظ الأموال

يلاحظ مما تقدم أن الدولة استفادت من خبرة الجهادة المالية، فاستعانت بهم لضبط الأمور المالية في الدواوين. ويبدو أن خبرة الجهادة في هذا المجال، جعلت بعض رجال الدولة من وزراء وعمال، يتخذ جهاداً خاصين لحفظ أموالهم، وتوكيلهم بالصرف منها بموجب صكوك موقعة بقيمة المبالغ المسحوبة من رصيدهم المالي.

فقد أودع عامل الرشيد على مصر مال الخراج من الثياب والطيب والعين والورق عند جهيز^(٩٣)، وأودع سليمان بن وهب وابنه عبيد الله بن سليمان، مال ضياعهما عند جهيزهما ليث^(٩٤)، ونصب ابن الفرات في وزارته الأولى سنة ٢٩٦هـ/٩٠٨م، الجهيزين هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس، لاستلام الأموال المصادرة من ابن المعتز والعباس بن الحسن وزير المكتفي والمقتدر، وأمر كاتبه ابن فرجويه باستيفاء المال منهما "فكان يحاسبهما ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابهما"^(٩٥)، وقدرت تلك الأموال بنحو ألف ألف دينار فاز بها ابن الفرات ولم تقم بها حجة عليه^(٩٦)، ثم أن الوزير علي بن عيسى أمر بالمطالبة

فإنه بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرقع به الجيب، أو يكن من مال الرعية فهو ظلم وطريق للجهادة إلى أخذ أموال المعاملين، وهذه نواح افتتحت قريباً، وسبيلها أن يعامل أهلها بالإنصاف وتخفف عنهم المون لتحلو لهم سياسة السلطان. فأجابه ابن الفرات: "هذا باب من ابواب الارتفاع ولا يجوز أن يترك ويضاع فيلحقنا من السلطان استبطاء وإنكار، وتقدير ما يجب في هذه النواحي من ذلك عشرة آلاف دينار"^(٩٥). وفي هذا القول ما يثبت أن حق الجهادة أصبح مألوفاً في أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي.

ومن الأموال الإضافية أيضاً، رواج الرواج، وهي أجور غير محددة يأخذها غلمان الجهيز والمستخرجون والعاملون معه لقاء خدماتهم في الجباية. يقول البوزجاني عن هذا المال "فليس له رسم معلوم ولا مقدار لازم وهو على حسب ما يرسمه العامل والجهيز والمستخرج"^(٩٦). وتوسعت مهام ديوان الجهادة، فشملت مراقبة نفقات وإطلاقات صاحب بيت المال وتدقيق حساباته، وتضمينها في تقرير أسبوعي يرفعه صاحب الديوان إلى الوزير مباشرة. ويشير مسكويه إلى هذا الأمر في حديثه عن التدابير الإدارية والمالية للوزير علي بن عيسى في سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م، فيذكر أن الوزير اعتمد على إبراهيم بن أيوب الذي كان على ديوان الجهادة في سنة ٣١٦هـ/٩٢٨م^(٩٧) "في إثبات أمر المال بحضرته وفي موافقة صاحب بيت المال على ما يطلقه وينفقه في كل يوم ومطالبته بالروزنامات في كل أسبوع"^(٩٨).

وقد جاء هذا التوسع في المهام مترامناً -على ما يبدو- مع مرحلة توسيع مهام الجهيز فيما بعد.

واستغل بعض الجهادة خبراتهم في تمييز النقود وتحويلها، لتحقيق مكاسب جانبية أخرى. إذ أخذت الدولة العباسية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي بنظام النقدين الدنانير والدراهم في المعاملات المالية^(٩٩)، ولما

(٩٠) Fischel, Djahbadh, E.12 382؛ الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٠٣-٢٠٨.

(٩١) Fischel, Jews, 4؛ البستاني، تمازج العناصر البشرية، المشرق، ص ٤٣٠.

(٩٢) البستاني، تمازج العناصر البشرية، المشرق، ص ٤٣٠.

(٩٣) الجهيزي، الوزراء، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٩٤) التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٩٨-٩٩.

(٩٥) الصابي، الوزراء، ص ٩٠ وانظر: التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٣٨.

(٩٦) الصابي، الوزراء، ص ٩١. وانظر: التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٣٨-٣٩.

(٩٥) الصابي، الوزراء، ص ٢٧٧.

(٩٦) البوزجاني، المنازل، ص ٢٧٩، ٤٦٤؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٨٤.

(٩٧) عريب، صلة، ص ١١٨.

(٩٨) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥١.

(٩٩) Von Kremer, Ueber Das Einnahmebudget Des Abbasiden Reiches Vom Jahre 306H. 27.

ويبدو أن إيداع الأموال لدى الجهايذة لم يقتصر على الوزراء فحسب، بل قام به الولاة والكتاب أيضاً، إذ أودع ابن أبي السلاسل وكان أحد عاملي الأهواز، مبلغ عشرة آلاف دينار في صناديق عند جهيذه^(١٠٨).

وضمن مهام الجهيذ في حفظ الأموال الخاصة والمصادرة، يمكن إضافة مهمة أخرى هي حفظ مال المرافق أو الرشوات، فقد عهد ابن الفرات في وزارته الثانية ٣٠٤هـ/٩١٦م إلى الجهيذ هارون بن عمران بحفظ أموال المرافق، وإفراجه إياه بذلك، ويقبض أموال المصالحين والمصادرين وعدله بها عن بيت المال^(١٠٩).

كذلك تولى الجهيذ مهمة الإشراف على ضياع كبار الموظفين وإدارتها، فقد استعان الوزير ابن الفرات بالجهيذ هارون بن عمران لإدارة ضياع آل الفرات^(١١٠) التي كانت وارداتها مرتفعة تقدر بمائتين وخمسين ألف دينار سنوياً^(١١١). فيذكر أن ابن الفرات أوكل إلى الجهيذ تحويل مبلغ ألفي دينار من مال ضيعته إلى أبي الحسن علي بن عيسى لتغطية جزء من حساب مصادراته^(١١٢).

واستعان الوزير سليمان بن وهب وابنه عبيد الله بن سليمان، بالجهيذ ليث للإشراف على وارد ضياعهما والإنفاق منه وفق صكوك موقعة منهما^(١١٣).

وهكذا قام بعض الوزراء والكتاب بقبض مال المصادرات والمرافق، وإيداعها لدى جهايذة كانوا تجاراً في الأصل للتمويه على الدولة، وظهر هذا واضحاً في مصادرات ابن الفرات مثلاً^(١١٤).

والذي يلفت الانتباه استمرار قيام الجهايذة بمهمة حفظ الأموال الخاصة بالوزراء والكتاب رغم خضوعهم للمساءلة والمصادرة أحياناً، كما حصل مع الجهيذين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران بعد عزل الوزير ابن

بختامات هذين الجهيذين عن المبالغ التي تم تحصيلها في وزارة ابن الفرات الأولى، فأقرا بأنه وصل إليهما من فضل الصرف (الفرق بين ما ورد إليهما وما أنفقا منه) مائة ألف درهم، ولكن علي بن عيسى ألح فألزمهما بمائتي ألف درهم^(٩٧).

واستعان ابن الفرات في وزارته الثانية بالجهيذين هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس في بعض المعاملات المالية، إذ أودع لديهما في سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م سبعمائة ألف دينار، أقرا بها للوزير حامد بن العباس بعد نكبة ابن الفرات الثانية^(٩٨). كما استعان ابن الفرات في سنة ٣١١هـ/٩٢٣م بالجهيذ هارون بن عمران وابنه لحفظ مائة ونيفاً وستين ألف دينار الحاصلة قبلهما من مال المصادرين، وتحويله إلى بيت مال الخاصة^(٩٩).

أما الوزير حامد بن العباس فقد أودع لدى جهيذه إبراهيم بن يوحنا^(١٠٠)، مائة ألف دينار عيناً وكان ذلك في سنة ٣١١هـ/٩٢٣م^(١٠١)، وكتب إليه أن يدفع منها خمسة آلاف درهم إعانة منه لأحد تجار واسط^(١٠٢).

وكان للوزير علي بن عيسى وديعة عند عيسى الناقد تقدر بسبعة عشر ألف دينار^(١٠٣)، ووديعة عند الحسن بن أبي عيسى الناقد بثلاثة عشر ألف دينار^(١٠٤).

ويذكر عن الوزير أبي العباس الخصيي، أنه أودع لدى الجهيذ مائة وثمانين ألف دينار سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م^(١٠٥).

واستخدم الوزير ابن شيرازاد، علي بن هارون جهيذاً له^(١٠٦)، لاستلام الودائع المجيرة لحسابه^(١٠٧).

(٩٧) الصابي، الوزراء، ص ٩١-٩٢؛ التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٣٩-٤١.

(٩٨) عريب، صلة، ص ٦٩.

(٩٩) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٢٨؛ Fischel, Jews, 15.

(١٠٠) لا يذكر الهمداني اسم الجهيذ بل يشير إليه بأحد الجهايذة، الهمداني، تكملة، ص ٢٣٠.

(١٠١) الصابي، الوزراء، ص ٢٤٨؛ مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٩٥؛

Fischel, Jews, 15.

(١٠٢) الهمداني، تكملة، ص ٢٣٦.

(١٠٣) الصابي، الوزراء، ص ٣١٦.

(١٠٤) المصدر، نفسه، ص ٢٤٥.

(١٠٥) مسكويه، تجارب تجارب، ج ١، ص ١٥٥.

(١٠٦) الصولي، اختيار الراضي، ص ١٤٧؛ الهمداني، تكملة، ص ٣٢٥.

(١٠٧) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٥١؛ مؤلف مجهول، العيون، ج ٤، ق ٢، ص ٣٨٧-٣٨٨؛ الهمداني، تكملة، ص ٣٤٣.

(١٠٨) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١٥٨.

(١٠٩) الصابي، الوزراء، ص ٣٨.

(١١٠) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ١١٢؛ الصابي، الوزراء، ص ٣٣٢.

(١١١) مسكويه، تجارب، ج ١، ص ٢٣٩.

(١١٢) الصابي، الوزراء، ص ٣٣٢.

(١١٣) التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٩٨-٩٩.

(١١٤) الصابي، الوزراء، ص ٩٠.

إن هذا الإجراء فرضته ظروف طارئة هي حاجة الدولة إلى المال قبل موعد الجباية^(١٢٠)، فقد قال ابن الفرات: "إن هذه الحال وافت ولم يتأهب أصحابنا لها"^(١٢١)، مما اضطر الوزير إلى البحث عن حل عاجل لتأمين المال سريعاً، ولم يكن هناك من سبيل سوى الاستعانة بجهايزة المناطق لمد الدولة بالمال اللازم لها .

وقد شكل هذا الإجراء سابقة للدولة، استعانت به في ظروف مشابهة مع شيء من التنظيم فيما بعد، إذ يفهم من بعض الإشارات أن الوزير علي بن عيسى واجه ظروفاً مالية صعبة في وزارته الأولى ٣٠٠-٣٠٤هـ/٩١٢م-٩١٦م، كثرت فيها النفقات وزادت الاستحقاقات حتى عجزت الخزينة عن دفع الأجور المتأخرة لكثير من الغلمان والحاشية والفرسان والرجالة.

وخاف الوزير أن يطالب بما لا يكون له وجه فوقف أملاكه وأعتق عبده^(١٢٢)، ثم طالب الجهابذين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران بختماهما عما وصل أيديهما من مال في وزارة ابن الفرات، وأوكل لصاحب ديوان الدار وصاحب ديوان المغرب أمر التحقيق معهما للوقوف على حقيقة المال، فلم يجدا لديهما إلا إحالات وحجج بالإبراء.

ولم يقتنع الوزير علي بن عيسى بذلك فاستدعى الجهابذين وقال لهما " تريدان مني أن أزيل عنكما تبعة إن لم أزلها بقيت عليكما وعلى ورثكما أبد الدهر"^(١٢٣)، ثم قال " لست أفعل ذلك إلا بعوض قريب لا ضرر فيه عليكما"^(١٢٤)، وبين لهما حاجة الدولة إلى مال معجل يأخذه منهما لدفع أجور العاملين مقابل ضمانهما خراج الأهواز " إنني أحتاج في كل هلال إلى مال أدفعه في ستة أيام من ذلك الشهر إلى الرجالة ومبلغه ثلاثون ألف دينار، وربما لم يتجه في أول يوم من الشهر ولا الثاني، وأريد أن تسلفاني في أول كل شهر مائة وخمسين ألف درهم ترتجعانها من مال الأهواز في مدة الشهر، فإن جهيزة الأهواز إليكما، فيكون هذا المال

عيسى^(١٢٥). وقريب من ذلك ما حصل مع الجهيز إبراهيم بن أحمد إدريس حيث صودر على ستة آلاف دينار^(١٢٦). والجهيز علي بن هارون جهيز الوزير ابن شيدزاد حيث صادره أمير الأمراء بحكم على مائة وعشرة آلاف دينار ثم أمر بقتله، وكان هذا في سنة ٣٢٩هـ/٩٤٠م^(١٢٧).

وهنا يرد تساؤل عن الفائدة التي حققها الجهابذة من قيامهم بهذه الخدمة، آخذين بعين الاعتبار أنهم تجار يحققون أرباحاً وافرة من تجارتهم، ولكن يبدو أنهم كانوا يكسبون أيضاً من حفظ الأموال لديهم، ربما عن طريق القروض وفوائدها المجزية على المدى البعيد^(١٢٨).

ب- تسليف المال للدولة

إن هذا الأمر يقودنا إلى مهمة أخرى للجهيز في إطار أعماله المصرفية، وهي تسليف الدولة ومدتها بالمال اللازم لتغطية نفقاتها الضرورية، مع ملاحظة أن الأوضاع المالية الصعبة للدولة لعبت دوراً كبيراً في توسيع مهام الجهيز، من حفظ المال إلى تمويل الدولة بالمال اللازم لها، مع فائدة مؤجلة يأخذها الجهيز من ضمان جبايته لبعض المقاطعات.

بدأ هذا التعاون بين الدولة والجهيز في وزارة ابن الفرات الأولى ٢٩٦-٢٩٩هـ/٩٠٨-٩١١م عندما احتاج ابن الفرات إلى المال اللازم لدفع رواتب أصحاب بعض الدواوين وكتابهم. ولما لم يتمكن المال من تأمين استحقاقاتهم المقدرة براتب شهرين من مال الأهواز، طلب ابن الفرات من جهيز الأهواز يوسف بن فنحاس أن يقوم بدفع المال لهم، فاعترض الجهيز في بادئ الأمر واحتج بكثرة الأموال التي ألزم بها من مال الأهواز، ثم وافق بعد جدال على أن يقدم للدولة سلفة بنصف الاستحقاقات المطلوبة أي جاري شهر معجل^(١٢٩).

(١٢٥) التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٣٨-٤١؛ الصابي، الوزراء، ص ٩١-٩٢.

(١٢٦) الصابي، الوزراء، ص ٢٤٦.

(١٢٧) الصولي، أخبار الرازي، ص ١٤٧، ١٤٨.

(١٢٨) يودوفش، حول مؤسسات الائتمان، مجلة المسلم المعاصر، عدد ٣٤، ص ١٥١؛ Fischel, Djabhadh, E.I⁽²⁾, 382-383.

(١٢٩) الصابي، الوزراء، ص ١٩٨. وانظر متز، آدم، الحضارة، ص ٣٨٤.

(١٢٠) Fischel, W.i. Djabhadh E.i 2. 383؛ الحوري، تاريخ

العراق الاقتصادي، ص ١٥٩.

(١٢١) الصابي، الوزراء، ص ١٩٨.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٧-٣٠٩.

(١٢٣) التتوخي، نشوار، ج ٨، ص ٤١.

(١٢٤) الصابي، الوزراء، ص ٩٢.

ولكن لم يمنع الدولة من التضيق على الجهبذة في بعض الأحيان، ومصادرتهم في أحيان أخرى، حين ترى في تعاملهم مع بعض المسؤولين إضراراً بمصالحها.

إن التطور الأخير في عمل الجهبذ كان في العراق فحسب، دون الولايات الأخرى، ففي قم اقتصر عمل الجهبذ على جباية الضرائب، وتدقيق السوارد، وعمل كشوفات حسابية يومية وشهرية وسنوية كما مر سابقاً.

وفي مصر بقي الجهبذ موظفاً ينحصر عمله في المعاملات المالية للدواوين كجهبذ المنفق الذي يقوم بحاسبة المراكب واقتطاع المكوس منها^(١٣٣)، وجهبذ الجوالي^(١٣٤)، وقد فصل المخزومي في إجراءات استيفاء الجوالي^(١٣٥)، وهي إجراءات تتعلق باستيفاء المال وتدقيقه فحسب.

كذلك لا ترد إشارات إلى ديوان للجهبذة في مصر، بل كان الجهبذة يعملون في نطاق بيت المال، وتخضع أعمالهم لإشراف صاحب بيت المال وتوجيهه.

خاتمة

اتضح أن مدلول كلمة جهبذ لم يكن ثابتاً بل تطور بتوسع واجبات الجهبذ ومهامه في الفترة موضوع البحث. فقد كان الجهبذة ابتداءً كتاباً ماليين في بيت المال، يقومون بتدقيق نوعية النقود والأموال الواردة إلى بيت المال وعمل حسابات بما يرد إليه.

وفي العصر العباسي توسع الجهبذ إلى الأعمال المصرفية، فقد كان الجهبذة هنا تجاراً، حققوا من التجارة أرباحاً وافرة، وصاروا يتعاملون بالائتمان من تسليف الأموال وقبول الودائع، وبذلك نشطوا التجارة ويسروا معاملاتها، كما استعان بهم رجال الدولة لحفظ أموالهم وإدارة ضياعهم أيضاً.

وتوسع الجهبذ في أعماله ليكون بعض الجهبذة شركة مالية، تنفق إلى جانب الدولة، وتمدها بالمال اللازم لها لتغطية نفقاتها العاجلة مقابل بعض الفوائد لهم.

سلفاً لكما واقفاً أبداً^(١٣٥). واتفق مع الجهبذين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران لتسليف الدولة ما تحتاجه من النقود مع الاعتماد على واردات الأهواز ضماناً لهما^(١٣٦).

وكان علي بن عيسى إذا حل موعد الأجور ولا مال لديه، يلجأ إلى التجار للاستلاف منهم على سفاتج^(١٣٧) بأرباح باهظة^(١٣٨)، فوجد في هذا الاتفاق مخرجاً من الاستلاف أو من إعادة سك النقود وإنقاص عيارها^(١٣٩).

وبقى الجهبذان يعملان معاً في تسليف الدولة مدة ست عشرة سنة من ٣٠٠-٣١٦هـ/٩١٢-٩٢٨م^(١٣٠). وكان الخليفة حريصاً على استمرارهما في العمل، وعلى إظهار الثقة بهما، ليبسر عليهما الاقتراض من التجار وقت الحاجة، إذ إن هذين الجهبذين كانا تاجرين مما يسر قيامهما بدور الوسيط بين الدولة والتجار " وكان السلطان لا يرى صرفهما ليبقى جاه الجهبذ مع التجار فيقرض التجار بالجهبذ إذا وقعت الضرورة، ومتى صرف الجهبذ وقلد غيره ولم يعامله التجار وقف أمر الخليفة " ^(١٣١).

أما الفائدة التي حققها الجهبذان بجباية منطقة الأهواز فيبدو أنها مجزية، إذا أخذ بالاعتبار حق الجهبذة وهو ١٪، ومقدار ارتفاع كور الأهواز وهو ١,٢٦٠,٩٢٢ ديناراً كما ورد في قائمة علي بن عيسى^(١٣٢).

وهكذا صارت الجهبذة مهنة لا غنى عنها في الإدارة المالية، وظهرت أهميتها المتزايدة بكل جلاء بحقائق ثلاث

- ١- تكرر الإشارة إلى جهبذة يعملون في دواوين الدولة
- ٢- الإشارات المتكررة إلى مال الجهبذة
- ٣- إنشاء ديوان خاص للجهبذة.

كذلك عززت الدولة صلتها بالجهبذة حين تطور عمل الجهبذ إلى تاجر أو صاحب شركة مالية يقوم بحفظ المال أو تسليفه للدولة وقت الحاجة، وفي هذا الاتفاق فائدة للطرفين،

(١٣٥) التتوخي، نشوار، ج٨، ص٤١؛ الصابي، الوزراء، ص٩٢. وانظر: مؤلف مجهول، العيون، ج٤، ق١، ص١٨٣.

(١٣٦) التتوخي، نشوار، ج٨، ص٤١.

(١٣٧) المصدر نفسه، ج٨، ص٤١؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص١٦٨-١٦٩.

(١٣٨) التتوخي، نشوار، ج٨، ص٤١.

(١٣٩) البستاني، تمازج العناصر البشرية، مجلة المشرق، ص٤٣١.

(١٣٠) التتوخي، نشوار، ج٨، ص٤٢؛ الصابي، الوزراء، ص٩٣.

(١٣١) التتوخي، نشوار، ج٨، ص٤٢.

(١٣٢) Von Kremer, op.cit, 28.

(١٣٣) المخزومي، المنتقى، ص٢٥، ١٨.

(١٣٤) الخوارزمي، مفاتيح، ص٨٥-٨٦.

(١٣٥) المخزومي، المنتقى، ص٣٨، ٣٩. وانظر ابن مماتي،

قوانين، ص٣٠٣.

المصادر والمراجع

١. الزبيدي، محمد مرتضى (١٢٠٥هـ/١٧٩١م)، تاج العروس من جواهر القاموس، (١٠) أجزاء، د.ت. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ابن ممتي، الأسعد (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، كتاب قوانين الدواوين، جمعه وحققه عزيز سوريال عطية، ١٩٤٣م، مطبعة مصر.
- ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٣م)، اللباب في تهذيب الأنساب، (٣) أجزاء، ١٩٨٠م، دار صادر، بيروت.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (١٤) جزءاً، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية، ١٣٣٣هـ/١٩١٥م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ/٨٦٨م)، البيان والتبيين، (٤) أجزاء في مجلدين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، (د.ت)، الطبعة الرابعة، دار الفكر، بيروت.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، معجم الأدباء، (٢٠) جزءاً، د.ت، دار المستشرق، بيروت، لبنان.
٢. Dozy, R, Supplement aux Dictionnaires Arabes, 2 vols, 1881, Leyden, 1968, Librairie du Liban, Beyrouth.
٣. الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ/٩٩٧م)، مفاتيح العلوم، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري، ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- Fischel, W.J. 1968. Jews in the Economic and Political Life of Mediaeval Islam, Published by the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, London.
٤. ابن رسته، أحمد بن عمر (ت ٢٩٠هـ/٩٠٢م)، الأعلاق النفيسة، ١٨٩١م، لندن، بريل.
٥. الجهشيار، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/٩٤٢م)، كتاب الوزراء والكتاب، حققه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ١٩٣٨م، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
٦. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ١٣٠١هـ/١٨٨٣م)، لسان العرب، (١٥) جزءاً، د.ت، دار صادر، بيروت.
- الأزدي، يزيد بن محمد بن إياس (ت ٣٣٤هـ/٩٤٥م)، تاريخ الموصل، تحقيق علي حبيبة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، القاهرة.
٧. جروهمان، أدولف، ١٩٥٥، أوراق البردي العربية، دار الكتب المصرية، الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات (مكتبة صالح كامل)، ١٩٨٥م، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان.
- جروهمان، أدولف، ١٩٥٢، من عالم البرديات العربية مع مقدمة لشفيق غربال، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة، الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات، مكتبة صالح كامل، ١٩٨٥م، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان.
- ديترش، البرت، ١٩٥٥، رسائل عربية من مجموعة برديات مكتبة الدولة والجامعة في هامبورغ، الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات، مكتبة صالح كامل، ١٩٨٥م، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان.
٨. الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ/١٠٥٦م)، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ١٩٥٨م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
٩. التتوخي، القاضي المحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، (٨) أجزاء، تحقيق عبود الشالجي، ١٩٧١م، ١٩٧٣م، دار صادر، بيروت.
١٠. مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م)، كتاب تجارب الأمم، (الأجزاء ١، ٢)، اعتنى بالنسخ والتصحيح هـ.ف. أمروز، د.ت، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
١١. عريب بن سعد القرطبي (ت ٣٦٩هـ/٩٧٩م)، صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٢م، دار المعارف، القاهرة.
١٢. القلقشندي، مصدر سابق.
١٣. ابن الأثير، مصدر سابق.
١٤. القلقشندي، مصدر سابق.
١٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، تهذيب التهذيب، (١٢) جزءاً، ١٣٢٦هـ، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن.
١٦. الدوري، عبد العزيز، ١٩٧٤م، طبعة ثانية منقحة، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار المشرق، بيروت.
١٧. جروهمان، أوراق البردي.
١٨. البستاني، فؤاد أفرام، ١٩٣٤م، تمازج العناصر البشرية في بغداد العباسيين، المشرق، السنة الثانية والثلاثون، ص ٤٤٠-٤٤٩.

١٩. ياقوت الحموي، مصدر سابق.
٢٠. مسكويه، مصدر سابق.
٢١. الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، (١٠) أجزاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٢م، ط٢، منقحة، دار المعارف، القاهرة.
- الجهشياري، مصدر سابق.
٢٢. التتوخي، نشوار.
- الصابي، مصدر سابق.
٢٣. Lambton, Ann K.S. 1947. An Account of the Tariki Qumm, Bulletin School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. XII, part 1, 586-596.
- الدوري، تاريخ العراق.
٢٤. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ١٩٧٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٥. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م)، العقد الفريد، (٨) أجزاء، تحقيق محمد سعيد العريان، ١٩٥٣م، ط٢، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ودار الفكر، بيروت.
- الجهشياري، مصدر سابق.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، نصيحة الملوك، تحقيق الشيخ خضر محمد خضر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت.
٢٦. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م)، أدب الكاتب، حققه وضبط غريبة محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، ط٤، مطبعة السعادة، مصر.
- البيهقي، إبراهيم بن محمد (كان حياً أيام المقتدر ٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٧-٩٣٢م)، المحاسن والمساوئ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٦١م، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- التتوخي، القاضي المحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، كتاب الفرج بعد الشدة، (٥) أجزاء، تحقيق عبود الشالجي، ١٩٧٨م، دار صادر، بيروت.
- القلقشندي، مصدر سابق.
٢٧. القلقشندي، مصدر سابق.
٢٨. ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحق بن إبراهيم بن سليمان (ت ٣٣٥هـ/٩٤٦م)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ط١، ساعدت جامعة بغداد على نشره.
- توضيح في الهامش.
٢٩. ياقوت الحموي، مصدر سابق.
٣٠. الجهشياري، مصدر سابق.
٣١. الجهشياري، مصدر سابق.
٣٢. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (٤) أجزاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٦٤م، ط٤، المكتبة التجارية، القاهرة.
٣٣. الطبري، مصدر سابق.
- الجهشياري، مصدر سابق.
٣٤. Lambton, op. cit. Fischel, W.J., 1965. Djahbadh, E.I, (2), Vol. 11, 382-383.
- الدوري، تاريخ العراق.
٣٥. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، فتوح البلدان، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه صلاح الدين المنجد، دت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- البوزجاني، أبو الوفاء (ت ٣٨٨هـ/٩٩٨م)، كتاب المنازل السبع (ضمن تاريخ علم الحساب العربي، الجزء الأول، حساب اليد)، تحقيق أحمد سليم سعيدان، ١٩٧١م، عمان.
- هنتس، فالتر، ١٩٧٠م، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة عن الألمانية كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.
- الخوارزمي، مصدر سابق.
- البوزجاني، مصدر سابق.
٣٦. Lambton, op. cit. البوزجاني، مصدر سابق.
٣٧. Lambton, op. cit. ديتريش، مصدر سابق.
٣٨. Lambton, op. cit. Fischel, Djahbadh، الدوري، تاريخ العراق.
- السعدي، أمل عبد الحسين عباس، ١٩٨٥م، الصيرفة والجهيزة في العراق من القرن الثاني إلى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، بغداد.
٣٩. الخوارزمي، مصدر سابق.
- المخزومي، أبو الحسن علي بن عثمان (ت ٥٨٥هـ/١١٨٩م)، المنتقى من كتاب المنهاج في علم خراج مصر، تحقيق كلود كاهن، مراجعة يوسف راغب، ١٩٨٦م، القاهرة.
- ابن مماتي، مصدر سابق.
٤٠. مسكويه، مصدر سابق.
٤١. الخوارزمي، مصدر سابق.
- ابن مماتي، مصدر سابق.
٤٢. الخوارزمي، مصدر سابق.
- مسكويه، مصدر سابق.
- المخزومي، مصدر سابق.
- Bosworth, C. E., 1969. Abu Abdallah Al-Khwarazmi on the technical terms of the secretary's art, Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol. XII, part 2, April, 114-164.
٤٣. الخوارزمي، مصدر سابق.
- التتوخي، نشوار.

٤٤. Bosworth, op. cit.
٤٥. المخزومي، مصدر سابق.
٤٦. مسكويه، مصدر سابق.
٤٧. الخوارزمي، مصدر سابق.
٤٨. المخزومي، مصدر سابق.
٤٩. الخوارزمي، مصدر سابق.
٥٠. المصدر نفسه، Bosworth, op. cit.
٥١. الخوارزمي، مصدر سابق.
٥٢. مسكويه، مصدر سابق.
٥٣. ابن ممتي، مصدر سابق.
٥٤. مؤلف مجهول، كتاب العيون والحداث في أخبار الحقائق، ٢٥٦-٣٥٠هـ/٨٧٠-٩٦١م، ج ٤، (قسم ١، قسم ٢)، تحقيق عمر السعيد، ١٩٧٣م، غني بنشره ووضع فهرسه عمر السعيد، دمشق.
٥٥. Goitein, S.D. 1963, Evidence on the Muslim Poll Tax from non Muslim Sources, (Ageniza Study) Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol. 6, part 3, 287-295.
٥٦. جروهمان، أوراق البردي.
٥٧. جروهمان، أدولف، بعض الوثائق الجديدة بالتنويه ضمن مجموعة برديات الأرشيديوق راينر، المكتبة الوطنية، فينا، ١٩٨٥م، الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات، مكتبة صالح كامل، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان.
٥٨. جروهمان، أدولف، برديات عربية من مجموعة كارل فيسلي، المعهد الشرقي في براغ، ١٩٨٥م، الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي وفقاً للموضوعات (مكتبة صالح كامل)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان.
٥٩. Lambton, op. cit.
٦٠. قدامة بن جعفر، أبو الفرج جعفر بن زياد البغدادي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، ١٩٨١م، دار الرشيد للنشر.
٦١. الدوري، عبد العزيز، ١٩٨٨، طبعة جديدة منقحة، النظم الإسلامية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيت الحكمة، جامعة بغداد.
٦٢. قدامة بن جعفر، مصدر سابق.
٦٣. المصدر نفسه.
٦٤. الصابي، مصدر سابق.
٦٥. التنوخي، نشوار.
٦٦. المسعودي، مصدر سابق.
٦٧. مسكويه، مصدر سابق.
٦٨. قدامة بن جعفر، مصدر سابق.
٦٩. المصدر نفسه.
٧٠. الصابي، مصدر سابق.
٧١. التنوخي، مصدر سابق.
٧٢. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، كتاب الخراج، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، اعتمد في هذه الطبعة على نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ٦٧٤ فقه مع معارضتها بطبعة بولاق سنة ١٣٠٢هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٧٣. الصابي، مصدر سابق.
٧٤. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، كتاب الخراج، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، اعتمد في هذه الطبعة على نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ٦٧٤ فقه مع معارضتها بطبعة بولاق سنة ١٣٠٢هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٧٥. المصدر نفسه.
٧٦. المصدر نفسه.
٧٧. عرب، مصدر سابق، Fischel, Jews.
٧٨. قدامة بن جعفر، مصدر سابق.
٧٩. البوزجاني، مصدر سابق، Fischel, Djahbadh.
٨٠. الصابي، مصدر سابق، Fischel, Jews.
٨١. الدوري، تاريخ العراق.
٨٢. السعدي، مرجع سابق.
٨٣. البوزجاني، مصدر سابق.
٨٤. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، كتاب الخراج، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، اعتمد في هذه الطبعة على نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ٦٧٤ فقه مع معارضتها بطبعة بولاق سنة ١٣٠٢هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٨٥. الصابي، مصدر سابق.

٨٦. البوزجاني، مصدر سابق.
- الدوري، تاريخ العراق.
٨٧. عريب، مصدر سابق.
٨٨. مسكويه، مصدر سابق.
٨٩. Von Kremer, A.F. 1887. Ueber Das Einnahmebudget Des Abbasiden Reiches, Von Jahre 306 H. Wien (918-919), 26-32.
٩٠. Fischel, Djahbadh، الدوري، تاريخ العراق.
٩١. Fischel, Jews، البستاني، مرجع سابق (مقال).
٩٢. البستاني، مرجع سابق، (مقال).
٩٣. الجهشيار، مصدر سابق.
٩٤. التتوخي، نشوار.
٩٥. الصابي، مصدر سابق.
- التتوخي، نشوار.
٩٦. الصابي، مصدر سابق.
- التتوخي، نشوار.
٩٧. الصابي، مصدر سابق.
- التتوخي، نشوار.
٩٨. عريب، مصدر سابق.
٩٩. مسكويه، مصدر سابق Fischel, Jews.
١٠٠. الهمداني، أبو الحسن محمد بن عبد الملك بن إبراهيم (ت ٥٢١هـ/١١٢٧م)، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٢م، دار المعارف، القاهرة.
١٠١. الصابي، مصدر سابق، مسكويه، مصدر سابق Fischel, Jews.
١٠٢. الهمداني، مصدر سابق.
١٠٣. الصابي، مصدر سابق.
١٠٤. المصدر نفسه.
١٠٥. مسكويه، مصدر سابق.
١٠٦. الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٣٣٥هـ/٩٤٦م)، أخبار الراضي بالله والمتقي لله (أو تاريخ الدولة العباسية من ٣٢٢-٣٣٣)، نشر ج. هيورث، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ط٢، دار المسيرة، بيروت.
- الهمداني، مصدر سابق.
١٠٧. مسكويه، مصدر سابق.
- مؤلف مجهول، العيون.
- الهمداني، مصدر سابق.
١٠٨. مسكويه، مصدر سابق.
١٠٩. الصابي، مصدر سابق.
١١٠. مسكويه، مصدر سابق.
- الصابي، مصدر سابق.
١١١. مسكويه، مصدر سابق.
١١٢. الصابي، مصدر سابق.
١١٣. التتوخي، نشوار.
١١٤. الصابي، مصدر سابق.
١١٥. التتوخي، نشوار.
- الصابي، مصدر سابق.
١١٦. الصابي، مصدر سابق.
١١٧. الصولي، مصدر سابق.
١١٨. يودوفتش، أبراهام ل، ١٤٠٣هـ حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية في الشرق الأدنى الإسلامي في القرون الوسطى، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٣٤، ربيع الثاني، جمادى الأولى وجمادى الثانية، ص ١٤١-١٥٥، Fischel, Djahbadh.
- Fischel, Djahbadh.
١١٩. الصابي، مصدر سابق.
- متز، آدم، ١٩٧٤، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، جزءان، ط٢، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريذة، أعد فهارسه رفعت البدرأوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٢٠. Fischel Djahbadh، الدوري، تاريخ العراق.
١٢١. الصابي، مصدر سابق.
١٢٢. المصدر نفسه.
١٢٣. التتوخي، نشوار.
١٢٤. الصابي، مصدر سابق.
١٢٥. التتوخي، نشوار.
- الصابي، مصدر سابق.
- مؤلف مجهول، العيون.
١٢٦. التتوخي، نشوار.
١٢٧. المصدر نفسه، الدورين تاريخ العراق.
١٢٨. التتوخي، نشوار.
١٢٩. البستاني (مرجع سابق - مقال).
١٣٠. التتوخي، نشوار.
- الصابي، مصدر سابق.
١٣١. التتوخي، نشوار.
١٣٢. Von Kremer, op. cit.
١٣٣. المخزومي، مصدر سابق.
١٣٤. الخوارزمي، مصدر سابق.
١٣٥. المخزومي، مصدر سابق.
- ابن مماتي، مصدر سابق.

The Jahbadha in Iraq and Its Development Till 4th Century A.H.

Ghaida Katbi*

ABSTRACT

This paper deals with the Jahbadha in Iraq till the 4th/10th century. It explains, initially, the meaning of Jahbadha, and shows its development by indicating the functions of the Jahbadh during the period of the study.

The work of the Jahbadh started in the financial side of the diwans of the caliphate. Then the Jahbadh appears as a merchant who loans money and accepts deposits, and renders financial services to important state officials. By request of the Wazir Ali b. Isa two Jahbadhs collaborate to form a state bank to advance money to the state in urgent need, and are commissioned in return to levy the taxes of some district like Ahwaz. This bank lasted for about a quarter of a century.

* Department of History, Faculty of Social and Human Sciences, University of Jordan. Received on 29/10/1997, and Accepted for Publication on 12/1/1999.